

# نشرة صندوق النقد الدولي



عامل في مصنع للحديد والصلب في مدينة داليان، بمقاطعة لياونينغ الصينية؛ الصين من الاقتصادات الصاعدة التي تقود التعافي العالمي الذي يتقدم بثلاث سرعات، حسب توقعات الصندوق في آخر إصداراته من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (الصورة: China Daily/Reuters/Newscom)

آفاق الاقتصاد العالمي

إجراءات السياسة تساهم في تحسين

آفاق الاقتصاد العالمي

16 إبريل 2013

- الصندوق يتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 3.3% في عام 2013 و4% في عام 2014
- التعافي الاقتصادي غير متوازن في الاقتصادات المتقدمة: الطلب الخاص يواصل التحسن بسرعة في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو
- الاقتصادات النامية والصاعدة تواصل قيادة النمو العالمي

ذكر صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن يستمر الاقتصاد العالمي في التحسن تدريجياً، حيث توقع في آخر تنبؤاته بشأن النمو الاقتصادي تحقيق نمو قدره 3.3% في عام 2013 و4% في عام 2014. ولكن مع استمرار الأخطار القديمة وظهور مخاطر جديدة، لا مجال للتراخي في جهود صناع السياسات.

تحسنت الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال السنة أشهر الماضية. ونجح صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة في القضاء على اثنين من أكبر المخاطر التي كانت تهدد التعافي العالمي على المدى القصير - وهما خطر تفكك منطقة اليورو والانكماش المالي الحاد في الولايات المتحدة. واستجابة لهذا النجاح شهدت الأسواق المالية صعوداً كما زاد الاستقرار المالي، طبقاً لما ورد في العدد الأخير من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي أصدره الصندوق.

وتشير التنبؤات الواردة في التقرير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي بنسبة 3.3% في عام 2013 على أساس المتوسط السنوي، وهي نفس نسبة النمو تقريباً في عام 2012 التي بلغت 3.2%، ويتوقع الصندوق أن يرتفع معدل النمو إلى 4% في عام 2014 (راجع الجدول أدناه). ويفيد تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بأن السبب الرئيسي لعدم تغير آفاق النمو عموماً في العام الجاري هو عدم استفادة كل الاقتصادات المتقدمة بنفس الدرجة من التحسن في أوضاع السوق المالية وازدياد الثقة. وكانت الكوابح المالية بمثابة عامل مهم آخر في بعض البلدان.

وقال السيد أوليفيه بلانشار، كبير الاقتصاديين ومدير إدارة البحوث التي تتولى إعداد تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بالصندوق "لقد انتقلنا من تعاف يتقدم بسرعتين إلى تعاف يتقدم بثلاث سرعات. فلا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة

والاقتصادات النامية تواصل تعافيا القوي، بينما تبدي الاقتصادات المتقدمة انقسامًا ثنائيًا متزايدًا بين الولايات المتحدة من ناحية ومنطقة اليورو من ناحية أخرى."

- بدأت دلائل القوة تظهر على الطلب الخاص في الولايات المتحدة مع تحسن أسواق الائتمان والإسكان. لكن التنبؤات تشير إلى أن التصحيح المالي الذي يتجاوز التوقعات سيحافظ على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى 2% في عام 2013.

- وفي منطقة اليورو، يُتوقع لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي أن يتقلص بنسبة 0.25% تقريبًا في العام الجاري قبل أن ينمو مرة أخرى في عام 2014. كذلك يلاحظ أن قنوات الائتمان متعطلة: فلم ينتقل بعد تحسن الأوضاع المالية إلى قطاعي الشركات والأسر، بسبب استمرار تعثر البنوك الناجم عن تدني الربحية وانخفاض رأس المال. ومن الكوابح المفروضة على النمو في منطقة اليورو، استمرار التصحيح المالي ومشكلات التنافسية وأوجه الضعف في الميزانيات العمومية.

- وفي اليابان، يتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي ارتدادًا إيجابيًا على أثر دفعة التنشيطية المالية والنقدية الجديدة، حيث يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.5%.

ومن المتوقع أن تضيق فجوة هذا التباين بين الاقتصادات المتقدمة على مدار الفترة من 2013-2014. وتفيد التوقعات الواردة في العدد الأخير من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بأنه مع افتراض أن صناعات السياسات سينجحون في تجنب الانتكاسات والوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها، فسوف يستمر تخفيف الكوابح المفروضة على النشاط العيني ويرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة من النصف الثاني من عام 2013.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير التوقعات إلى استمرار تحسن النمو، بحيث يرتفع من 5% في عام 2012 إلى 5.25% في عام 2013 و 5.75% في عام 2014. وقد بدأ النشاط يكتسب قوة بالفعل في معظم هذه الاقتصادات بعد تباطؤه في عام 2012، بفضل صلابته الطلب الاستهلاكي، والسياسات الاقتصادية الكلية الداعمة، وانتعاش الصادرات. ومن المتوقع أن يعود التعافي إلى اكتساب سرعة أكبر في بلدان أوروبا الصاعدة مع انتعاش الطلب من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا. غير أن بعض اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تجاهد في الداخل لاجتياز مراحلها الانتقالية الصعبة.

### تحسن ميزان المخاطر

أفاد تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بأنه على الرغم من استمرار الأخطار القديمة، فقد تحسنت صورة المخاطر على المدى القريب بفضل إجراءات السياسة التي اعتمدها أوروبا والولايات المتحدة مؤخرًا. ففي منطقة اليورو، قد يكون التعافي أبطأ من المتوقع نتيجة حالة الإرهاق من التصحيح والميزانيات العمومية الضعيفة وقنوات الائتمان المتعطلة في بلدان الهامش وعدم كفاية التقدم نحو إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أقوى. وفي الولايات المتحدة، قد يكون التصحيح المالي الذي يتجاوز

التوقعات نتيجة إلغاء آلية تخفيض الإنفاق التلقائية (أي "budget sequester") أو الفشل في رفع الحد الأقصى للديون بمثابة عبء معوق للنمو.

غير أنه على المدى المتوسط، لا يزال ميزان المخاطر مائلاً نحو تحقق التطورات السلبية. فهناك مخاوف من عدم وجود خطط قوية لضبط أوضاع المالية العامة في الولايات المتحدة واليابان؛ ومستوى المديونية المرتفع في القطاع الخاص، وحيز الحركة المحدود أمام السياسات، والتقدم المؤسسي غير الكافي في منطقة اليورو، مما قد يؤدي إلى فترة مطولة من النمو المنخفض؛ والتشوهات المترتبة على السياسة النقدية التيسيرية وغير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى؛ والاستثمار المفرط وأسعار الأصول المرتفعة في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

### الاستقرار أحد متطلبات النمو القوي

إزاء هذه المخاطر، يؤكد التقرير أنه لا مجال للتراخي في جهود صناع السياسات. فالمخاطر المتعلقة بالديون السيادية المرتفعة عموماً تضيق مساحة الحركة أمام سياسة المالية العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة، وينبغي التقدم بالترجيح في عملية التصحيح المالي للحد من الإضرار بالطلب في الأجل القصير. ومن ثم، ينبغي أن تظل السياسة النقدية داعمة للطلب الخاص وأن تساعد السياسات المالية على انتقال تغيرات السياسة النقدية. ولا يزال على الولايات المتحدة واليابان تصميم وتنفيذ خطط شاملة متوسطة الأجل لتخفيض العجز. ويتعين تحقيق هذه المتطلبات بشكل عاجل في اليابان نظراً للمخاطر الكبيرة ذات الصلة بتجديد الدفعة التنشيطية من المالية العامة واقتنائها بارتفاع مستويات الدين العام. وهناك دور حيوي للإصلاحات الهيكلية الرامية إلى إعادة بناء القدرة التنافسية وتحسين آفاق النمو متوسطة الأجل في كثير من اقتصادات منطقة اليورو، وإحراز مزيد من التقدم في إصلاحات البنية المالية لاكتمال الاتحاد الاقتصادي.

وفيما يخص اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يبرز التقرير ضرورة تشديد السياسات وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية. وينبغي أن يبدأ التشديد بالسياسة النقدية وأن تدعمه تدابير احترازية حسب الحاجة لكبح ما ينشأ من تجاوزات في القطاعات المالية. وينبغي إعادة أرصدة المالية العامة إلى مستويات تتيح مساحة واسعة ("الاحتياطات الوقائية") للمناورة من خلال السياسات في حالة انخفاض مستوى النمو عن الاتجاه العام في المستقبل.

روابط ذات صلة:

- طالع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
- التنبؤات: النص الكامل
- لاغارد: "تعاف يتقدم بثلاث سرعات"
- لاغارد: طالع نص الكلمة
- توقعات التضخم مستقرة
- بلدان الدخل المنخفض

## أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

الصندوق يتوقع أن يكون التعافى متعثرا في الاقتصادات المتقدمة، بينما يكتسب قوة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
(التغير %)

الفرق عن توقعات عدد يناير 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي		التوقعات		2012	2011	
2014	2013	2014	2013			
0.0	0.2-	4.0	3.3	3.2	4.0	الناتج العالمي
0.1	0.1-	2.2	1.2	1.2	1.6	الاقتصادات المتقدمة
0.1-	0.2-	3.0	1.9	2.2	1.8	الولايات المتحدة
0.0	0.2-	1.1	0.3-	0.6-	1.4	منطقة اليورو
0.0	0.1	1.5	0.6	0.9	3.1	ألمانيا
0.0	0.4-	0.9	0.1-	0.0	1.7	فرنسا
0.0	0.4-	0.5	1.5-	2.4-	0.4	إيطاليا
0.1-	0.1-	0.7	1.6-	1.4-	0.4	إسبانيا
0.7	0.4	1.4	1.6	2.0	0.6-	اليابان
0.3-	0.3-	1.5	0.7	0.2	0.9	المملكة المتحدة
0.1	0.3-	2.4	1.5	1.8	2.6	كندا
0.1	0.3-	3.4	2.5	1.8	3.3	اقتصادات متقدمة أخرى
0.1-	0.2-	5.7	5.3	5.1	6.4	الاقتصادات الصاعدة والنامية
0.4-	0.3-	2.8	2.2	1.6	5.2	أوروبا الوسطى والشرقية
0.1-	0.4-	4.0	3.4	3.4	4.8	كومنولث الدول المستقلة
0.0	0.3-	3.8	3.4	3.4	4.3	روسيا
0.1-	0.8-	4.6	3.5	3.3	6.1	ما عدا روسيا
0.1-	0.0	7.3	7.1	6.6	8.1	آسيا النامية
0.3-	0.1-	8.2	8.0	7.8	9.3	الصين
0.1-	0.2-	6.2	5.7	4.0	7.7	الهند
0.2-	0.3	5.5	5.9	6.1	4.5	آسيان <sup>1</sup> - 5
0.0	0.3-	3.9	3.4	3.0	4.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.1	0.5-	4.0	3.0	0.9	2.7	البرازيل
0.1-	0.1-	3.4	3.4	3.9	3.9	المكسيك
0.1-	0.3-	3.7	3.1	4.7	3.9	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
0.4	0.2-	6.1	5.6	4.8	5.3	إفريقيا جنوب الصحراء
0.8-	0.0	3.3	2.8	2.5	3.5	جنوب إفريقيا

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد إبريل 2013، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.